

خارج الفقہ

۲۵

۱۴۰۳-۲-۲۴ قصاص الطرف

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

في النفس

فيما دونها

القصاص

الموجب في قصاص ما دون النفس

- القسم الثاني في قصاص ما دون النفس
- مسألة ١ الموجب له هاهنا كالموجب في قتل النفس، و هو الجنائية العمدية مباشرة أو تسبباً حسب ما عرفت، فلو جنى بما يتلف العضو غالباً فهو عمد، قصد الإيتلاف به أو لا، و لو جنى بما لا يتلف به غالباً فهو عمد مع قصد الإيتلاف و لو رجاء.

يشترط في جواز الاقتصاص في ما دون

النفس ما يشترط في الاقتصاص في النفس

- مسألة ٢ يشترط في جواز الاقتصاص فيه ما يشترط في الاقتصاص في النفس من
- **التساوي** في الإسلام
- و الحرية
- و **انتفاء الأبوة**
- و **كون الجاني عاقلاً بالغاً**،
- فلا يقتص في الطرف لمن لا يقتص له في النفس.

لا يشترط التساوى فى الذكورة و الأنوثة

- مسألة ٣ لا يشترط التساوى فى الذكورة و الأنوثة فيقتص فيه للرجل من الرجل و من المرأة من غير أخذ الفضل، و يقتص للمرأة من المرأة و من الرجل لكن بعد رد التفاوت فيما بلغ الثلث كما مر.

يشترط في المقام زائدا على ما تقدم

- مسألة ٤ يشترط في المقام زائدا على ما تقدم التساوي في السلامة من الشلل و نحوه* على ما يجيء أو كون المقتص منه أخفض، و التساوي في الأصالة و الزيادة، و كذا في المحل على ما يأتي الكلام فيه، فلا تقطع اليد الصحيحة مثلا بالشلء** و لو بذلها الجاني، و تقطع الشلاء بالصحيحة، نعم لو حكم أهل الخبرة بالسراية بل خيف منها يعدل إلى الدية.

* على الأحوط. (مهدى الهادوى الطهراني)

** على الأحوط. (مهدى الهادوى الطهراني)

المراد بالشلل

- مسألة ٥ المراد بالشلل هو يبس اليد بحيث تخرج عن الطاعة و لم تعمل عملها و لو بقى فيها حس و حركة غير اختيارية،
- و التشخيص موكول إلى **العرف** كسائر الموضوعات،
- و لو قطع يدا بعض أصابعها شلاء ففي قصاص اليد الصحيحة تردد*،
- و لا أثر للتفاوت بالبطش و نحوه، فيقطع اليد القوية بالضعيفة، و اليد السالمة باليد البرصاء و المجروحة.
- * الأحوط منع القصاص. (مهدى الهادوى الطهرانى)

يعتبر التساوى فى المحل مع وجوده

• مسألة ٦ يعتبر التساوى فى المحل مع وجوده، فتقطع اليمين باليمين و اليسار باليسار، و لو لم يكن له يمين و قطع اليمين قطعت يساره، و لو لم يكن له يد أصلاً قطعت رجله على رواية معمول بها، و لا بأس به، و هل تقدم الرجل اليمنى فى قطع اليد اليمنى و الرجل اليسرى فى اليد اليسرى أو هما سواء؟ وجهان،*

• *الظاهر تقدمها

يعتبر التساوى فى المحل مع وجوده

• و لو قطع اليسرى و لم يكن له اليسرى فالظاهر قطع اليمنى على إشكال***، و مع عدمهما قطع الرجل، و لو قطع الرجل من لا رجل له فهل يقطع يده بدل الرجل؟ فيه وجه لا يخلو من إشكال***، و التعدى إلى مطلق الأعضاء كالعين و الأذن و الحاجب و غيرها مشكل، و إن لا يخلو من وجه سيما اليسرى من كل باليمنى.

• *** بل بلا إشكال

• *** بل لا يخلو من قوة

لو قطع أيدي جماعة على التعاقب

- مسألة ٧ لو قطع أيدي جماعة على التعاقب قطعت يدها ورجلاه بالأول فالأول، و عليه للباقيين الدية، و لو قطع فاقد اليدين و الرجلين يد شخص أو رجله فعليه الدية.

يعتبر في الشجاج التساوى

- مسألة ٨ يعتبر في **الشجاج** التساوى بالمساحة طولا و عرضا، قالوا و لا يعتبر عمقا و نزولا، بل يعتبر حصول اسم الشجة، و فيه تأمل و إشكال و الوجه التساوى مع الإمكان، و لو زاد من غير عمد فعليه الأرش، و لو لم يمكن إلا بالنقص لا يبعد ثبوت الأرش في الزائد على تأمل، هذا في **الحارصة** و **الدامية** و **المتلاحمة**، و أما في **السمحاق** و **الموضحة** فالظاهر عدم اعتبار التساوى في العمق، فيقتص المهبول من السمين إلى تحقق **السمحاق** و **الموضحة**.

لا يثبت القصاص في ما في قصاصه تغير
بنفس أو طرف

- مسألة ٩ لا يثبت القصاص فيما فيه تغير بنفس أو طرف، و كذا فيما لا يمكن الاستيفاء بلا زيادة و نقيصة كالجائفة و المأمومة، و يثبت في كل جرح لا تغير في أخذه بالنفس و بالطرف و كانت السلامة معه غالباً فيثبت في الحارصة و المتلاحمة و السمحاق و الموضحة، و لا يثبت في الهاشمة و لا المنقلة و لا لكسر شيء من العظام، و في رواية صحيحة إثبات القود في السن و الذراع إذا كسرا عمداً، و العامل بها قليل.

الاقتصاص قبل اندمال الجناية

- مسألة ١٠ هل يجوز الاقتصاص قبل اندمال الجناية؟ قيل: لا، لعدم الأمن من السراية الموجبة لدخول الطرف في النفس، والأشبهه الجواز و في رواية لا يقضى في شيء من الجراحات حتى تبرأ، و في دلالتها نظر، و الأحوط الصبر سيما فيما لا يؤمن من السراية، فلو قطع عدة من أعضائه خطأ هل يجوز أخذ دياتها و لو كانت أضعاف دية النفس أو يقتصر على مقدار دية النفس حتى يتضح الحال فان اندملت أخذ الباقي و إلا فيكون له ما أخذ لدخول الطرف في النفس؟ الأقوى جواز الأخذ و وجوب العطاء نعم لو سرت الجراحات يجب إرجاع الزائد على النفس

كيفية الاقتصاص

- مسألة ١١ إذا أريد الاقتصاص **حلق الشعر عن المحل** إن كان يمنع عن سهولة الاستيفاء أو الاستيفاء بحدّه، و **ربط الجاني** على خشبة أو نحوها بحيث لا يتمكن من الاضطراب، ثم **يقاس بخيط** و نحوه و يعلم طرفاه في محل الاقتصاص، ثم **يشق** من إحدى العلامتين إلى الأخرى، و لو كان جرح الجاني ذا عرض يقاس العرض أيضاً، و إذا شق على الجاني الاستيفاء دفعةً يجوز الاستيفاء بدفعات، و هل يجوز ذلك حتى مع عدم رضا المجنى عليه؟ فيه تأمل.

زاد المقتص في جرحه

• مسألة ١٢ لو اضطرب الجاني فزاد المقتص في جرحه لذلك فلا شيء عليه، و لو زاد بلا اضطراب أو بلا استناد إلى ذلك فان كان عن عمد يقتص منه، و إلا فعليه الدية أو الأرش، و لو ادعى الجاني العمد و أنكره المباشر فالقول قوله، و لو ادعى المباشر الخطأ و أنكر الجاني قالوا: القول قول المباشر، و فيه تأمل*.

• * لا وجه لهذا التأمل لأن دعوى الخطأ من المباشر هو مثل انكاره للعمد فتأمل. (مهدى الهادوى الطهراني)

القصاص في شدة الحر و البرد

- مسألة ١٣ يؤخر القصاص في الطرف عن شدة الحر و البرد **وجوباً** إذا خيف من السراية، و **إرفاقاً** بالجاني في غير ذلك، و لو لم يرض في هذا الفرض المجنى عليه ففي جواز التأخير نظر.

آلة القصاص

• مسألة ١٤ لا يقتص إلا بحديدة* حادة غير مسمومة و لا كالة مناسبة لاقتصاص مثله، و لا يجوز تعذيبه أكثر مما عذبه، فلو قلع عينه بآلة كانت سهلة في القلع لا يجوز قلعها بآلة كانت أكثر تعديبا،

• * بآلة سواء كانت حديدة أم غيرها.

- و جاز القلع باليد إذا قلع الجاني بيده أو كان القلع بها أسهل، و الأولى للمجنى عليه مراعاة السهولة، و جاز له المماثلة، و لو تجاوز و اقتص بما هو موجب للتعذيب و كان أصعب مما فعل به فلولو الى تعزيره، و لا شيء عليه، و لو تجاوز بما يوجب القصاص اقتص منه، أو بما يوجب الأرش أو الدية أخذ منه.

لو كان الجرح يستوعب عضو الجانى

- مسألة ١٥ لو كان الجرح يستوعب عضو الجانى مع كونه أقل فى المجنى عليه لكبر رأسه مثلا كأن يكون رأس الجانى شبرا و رأس المجنى عليه شبرين و جنى عليه بشبر يقتص الشبر و إن استوعبه،

لو كان الجرح يستوعب عضو الجاني

- و إن زاد على العضو كأن جنى عليه في الفرض بشبرين لا يتجاوز عن عضو بعضو آخر، فلا يقتص من الرقبة أو الوجه، بل يقتص بقدر شبر في الفرض، و يؤخذ للباقي بنسبة المساحة إن كان للعضو مقدر و إلا فالحكومة،

لو كان الجرح يستوعب عضو الجاني

- وكذا لا يجوز تتميم الناقص بموضع آخر من العضو، و لو انعكس و كان عضو المجني عليه صغيرا فجنى عليه بمقدار شبر و هو مستوعب لرأسه مثلا لا يستوعب في القصاص رأس الجاني، بل يقتص بمقدار شبر و إن كان الشبر نصف مساحة رأسه.

لو أوضح جميع رأسه

- مسألة ١٦ لو أوضح جميع رأسه بأن سلخ الجلد و اللحم من جملة الرأس فللمجنى عليه ذلك مع مساواة رأسهما في المساحة، و له الخيار في الابتداء بأي جهة، و كذا لو كان رأس المجنى عليه أصغر، لكن له الغرامة في المقدار الزائد بالتقسيط على مساحة الموضحة، و لو كان أكبر يقتص من الجاني بمقدار مساحة جنايته، و لا يسلخ جميع رأسه، و لو شجه فأوضح في بعضها فله دية موضحة، و لو أراد القصاص استوفى في الموضحة و الباقي.

كل عضو ينقسم إلى يمين و شمال

• مسألة ١٧ فى الاقتصاص فى الأعضاء غير ما مر كل عضو ينقسم إلى يمين و شمال كالعينين و الأذنين و الأنثيين و المنخرين و نحوها لا يقتص إحداهما بالأخرى، فلو فقئ عينه اليمنى لا يقتص عينه اليسرى، و كذا فى غيرهما*،

• * هذا إذا كان للجانى العين اليمنى و إلا فيجوز اقتصاص اليسرى لليمنى إذا لم يكن للجانى اليمنى و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

كل عضو ينقسم إلى يمين و شمال

• و كل ما يكون فيه الأعلى و الأسفل يراعى فى القصاص المحل، فلا يقتص الأسفل بالأعلى كالجفنين و الشفتين*.

• * هذا فيما إذا كان للجاني الأسفل واضح و إلا ففي عدم جواز اقتصاص الأسفل للأعلى إذا لم يكن للجاني الأعلى تأمل و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

في الأذن قصاص

• مسألة ١٨ في الأذن قصاص يقتص اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى* و تستوى أذن الصغير و الكبير، و المثقوبة و الصحيحة إذا كان الثقب على المتعارف، و الصغيرة و الكبيرة، و الصماء و السامعة، و السمينه و الهزيلة،

• * هذا إذا كان للجاني اليمنى و إلا فيجوز اقتصاص اليسرى لليمنى إذا لم يكن للجاني اليمنى و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

في الأذن قصاص

• و هل تؤخذ الصحيحة بالمخرومة و كذا الصحيحة بالمشقوبة على غير المتعارف بحيث تعد عيباً أو يقتص إلى حد الخرم و الثقب و الحكومة فيما بقي أو يقتص مع رد دية الخرم؟ وجوه لا يبعد الأخير*، و لو قطع بعضها جاز القصاص.

• * الأقوى هو الإقتصاص إلى حد الخرم و الثقب و الحكومة فيما بقي إلا أن لا يكون هذا الإقتصاص غير مقدور فيأخذ الدية فتأمل.

لو قطع أذنه فألصقها المجنى عليه

• مسألة ١٩ لو قطع أذنه فألصقها المجنى عليه و التصقت فالظاهر عدم سقوط القصاص، و لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه و التصقت ففي رواية قطعت ثانية* لبقاء الشين، و قيل يأمر الحاكم بالإبانه لحمله الميتة و النجس، و في الرواية ضعف**،

• * و الأحوط عدم جواز قطعه ثانية.

• ** ليس فيها ضعف من حيث السند و إن كان مفادها غريب فتأمل.

لو قطع أذنه فألصقها المجنى عليه

- و لو صارت بالإلصاق حية كسائر الأعضاء لم تكن ميتة، و يصح الصلاة معها، و ليس للحاكم و لا لغيره إبانيتها. بل لو أبانه شخص فعليه القصاص لو كان عن عمد و علم، و إلا فالدية،
- و لو قطع بعض الأذن و لم بينها فإن أمكنت المماثلة في القصاص ثبت و إلا فلا، و له القصاص و لو مع إلصاقها.

لو قطع أذنه فأزال سمعه

• مسألة ٢٠ لو قطع أذنه فأزال سمعه فهما جنايتان،
و لو قطع أذنا مستحشفة شلاء ففي القصاص
إشكال، بل لا يبعد ثبوت ثلث الدية*.

• * الظاهر أن ثبوت ثلث الدية لا دليل عليه إلا
الفتاوى فالأحوط الحكومة مع العلم بأن الأرش
ليس زائداً على نصف الدية و لا أقل من ثلثها
على الأحوط.

لو قلع عينا عمياء قائمة فلا يقتص منه

• ۳۵۷۲۶ - ۲ - «۵» و عنه عن أبيه و عن محمد بن يحيى
 عن أحمد بن محمد جميعاً عن ابن محبوب عن هشام بن
 سالم عن أبي بصير عن أبي جعفر قال: سأله بعض آل
 زرارَةَ عن رجل قطع لسان رجل أخرس فقال **إن كان ولدته**
أمه و هو أخرس فعليه ثلث الدية و إن كان لسانه ذهب به
وجع أو آفة بعد ما كان يتكلم فإن على الذي قطع لسانه
ثلث دية لسانه قال و كذلك القضاء في العينين و الجوارح
قال و هكذا وجدناه في كتاب علي ع.

لو قطع أذنه فأزال سمعه

• مسألة ٢٠ لو قطع أذنه فأزال سمعه فهما جنايتان،
و لو قطع أذنا مستحشفة شلاء ففي القصاص
إشكال، بل لا يبعد ثبوت ثلث الدية*.

• * أي ثلث دية الأذن الصحيحة و هي سدس الدية
الكاملة و يدل عليه صحیحة أبي بصير عن الباقر
عليه السلام (وسائل الشيعة؛ ج ٢٩، ص: ٣٣٦)

يثبت القصاص في العين

• مسألة ٢١ يثبت القصاص في العين، و تقتص مع مساواة المحل، فلا تطلع اليمنى باليسرى و لا بالعكس*،

• * هذا إذا كان للجاني العين اليمنى و إلا فيجوز اقتصاص اليسرى لليمنى إذا لم يكن للجاني اليمنى و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

يثبت القصاص في العين

- و لو كان الجاني أعور اقتص منه و إن عمى، فان الحق أعماه، و لا يرد شيء إليه و لو كان ديته دية النفس إذا كان العور خلقه أو بآفة من الله تعالى، و لا فرق بين كونه أعور خلقه أو بجناية أو آفة أو قصاص،
- و لو قطع أعور العين الصحيحة من أعور يقتص منه*.
- * لم يشر الماتن إلى مساواة المحل و لعله مفروض في كلامه و إن كان مرفوضاً في الواقع فتأمل.

لو قلع ذو عينين عين أعور اقتص له بعين واحدة

- مسألة ٢٢ لو قلع ذو عينين عين أعور اقتص له بعين واحدة، فهل له مع ذلك الرد بنصف الدية؟ قيل لا، والأقوى ثبوته، والظاهر تخيير المجنى عليه بين أخذ الدية كاملة وبين الاقتصاص وأخذ نصفها، كما أن الظاهر أن الحكم ثابت فيما تكون لعين الأعور دية كاملة، كما كان خلقه أو بآفة من الله، لا في غيره مثل ما إذا قلع عينه قصاصاً.

لو قلع عینا عمیاء قائمۃً فلا یقتص منه

- مسأله ۲۳ لو قلع عینا عمیاء قائمۃً فلا یقتص منه، و علیہ ثلث الدیۃ

لو قلع عينا عمياء قائمةً فلا يقتص منه

- و اعلم أن في السنّ الأسود ثلث دية السنّ، و في اليد الشلاء ثلث ديتها، و في العين القائمة [٢] إذا طمست ثلث ديتها، و في شحمة الأذن «٧» ثلث ديتها، و في الرجل العرجاء ثلث ديتها، و في خشاش [٣] الأنف في كل واحد ثلث الدية «٨».

لو قلع عينا عمياء قائمةً فلا يقتص منه

- العين القائمة، و اليد الشلاء، و الرجل الشلاء، و لسان الأخرس، و الذكر الأشل كل هذا و ما فى معناه يجب فيه ثلث ديةً صحيحةً.
- و روى عن أبى بكر أنه قال فى العين القائمة ثلث الدية «٥». و عن **زيد بن ثابت** فى العين القائمة مائة دينار «٦».

لو قلع عينا عمياء قائمة فلا يقتص منه

- مسألة ٩٦: في العين القائمة إذا خسفت ثلث ديتها صحيحة.

لو قلع عينا عمياء قائمةً فلا يقتص منه

• و في العين القائمة إذا خسف بها ثلث ديتها
صحيحة، و كذلك في العين العوراء التي
أخذت ديتها، أو استحقها صاحبها، و لم
يأخذها ثلث ديتها صحيحة على ما بيناه أولاً،
و حررناه.

لو قلع عينا عمياء قائمةً فلا يقتص منه

- و في خسف العين القائمة الذاهبةً ثلث دية الصحيحة، و روى «١» نصفها، و روى «٢» ربعها.

- (١) الوسائل، ج ١٩، الباب ٢٩ من أبواب ديات الأعضاء، الحديث ١.
- (٢) الوسائل، ج ١٩، الباب ٢٩ من أبواب ديات الأعضاء، الحديث ٢.

لو قلع عينا عمياء قائمة فلا يقتص منه

- مسألة ٤٠: قال الشيخ في (النهاية): و في العين القائمة إذا خسف بها ثلث ديتها صحيحة «٥».
- و كذا في (الخلاف) و (المبسوط) «٦».
- و نحوه قال الصدوق في (المقنع) «٧» و ابن الجنيد و أبو الصلاح و ابن حمزة «٨».

لو قلع عينا عمياء قائمةً فلا يقتص منه

- و قال المفيد: و من كانت عينه ذاهبةً و هي قائمةً غير مخسوفةً، فلطمه إنسان فانخسفت بذلك، أو كانت مفتوحةً فانطبقت، أو كان سوادها باقيا فذهب، فعليه ربع دية العين الصحيحة لذهابه بجمالها، و في العينين إذا أصابهما ذلك ربع ديتهما إذا كانتا صحيحتين «١».

لو قلع عينا عمياء قائمة فلا يقتص منه

- (٥) النهاية: ٧٦٦.
- (٦) الخلاف ٥: ٢٦٠، المسألة ٧١، المبسوط ٧: ١٥٢.
- (٧) المقنع: ١١٩.
- (٨) الكافي في الفقه: ٣٩٦، الوسيلة: ٤٤٦.
- (١) المقنعة: ٧٦٠.

لو قلع عينا عمياء قائمةً فلا يقتص منه

• و قال سلار: فأما من لا يبصر شيئاً و عينه قائمةً فأذهبها، ففيها ربع دية العينين الصحيحتين، و في كل واحدة نصف ذلك «٢».

• و قال ابن إدريس: و في العين القائمة إذا خسف بها ثلث ديتها صحيحة، و كذلك في العين العوراء التي أخذ ديتها، أو استحقتها صاحبها و لم يأخذها، ثلث ديتها صحيحة على ما بيناه.

لو قلع عينا عمياء قائمة فلا يقتص منه

• و شيخنا أبو جعفر في (نهايته) فرق بينهما بأن قال: إذا قلع العين العوراء التي أخذت ديتها، أو استحقت الدية و لم يؤخذ نصف الدية، يعنى ديتها، فإن خسف بها و لم يقلعها ثلث ديتها.

• و الأولى عندي أن في القلع و الخسف ثلث ديتها. فأما إذا كانت عوراء و العور من الله تعالى، فلا خلاف بين أصحابنا أن فيها ديتها كاملة خمسمائة دينار «٣».

لو قلع عينا عمياء قائمة فلا يقتص منه

- و هذا كَلَّه اضطراب و قلَّة تأمّل و قلَّة تحصيل، اقتضاه عدم قوّته المميّزة، و حملة كلام الشيخ في قوله: و في العين العوراء الديثة كاملة، على العين التي ذهب ضوءها، و ليس مراد الشيخ ذلك و لا قصده، بل إنّما قصد الصحيحة كما تضمنه الخبر السابق.

لو قلع عينا عمياء قائمةً فلا يقتص منه

- بقى البحث بين الشيخين.
- أما المفيد: فقد احتج بما رواه عبد الله بن أبي جعفر عن الصادق عليه السلام أنه قال في العين العوراء تكون قائمةً يخسف بها، قال: «قضى فيها على عليه السلام بنصف الدية في العين الصحيحة» «٤».

لو قلع عينا عمياء قائمة فلا يقتص منه

- و عن عبد الله بن سليمان عن الصادق عليه السلام: في رجل فقاً عين رجل ذاهبة و هي قائمة، قال: «عليه ربع دية العين» «١».

لو قلع عینا عمیاء قائمۃ فلا یقتص منه

- (۲) المراسم: ۲۴۴.
- (۳) السرائر ۳: ۳۸۱ - ۳۸۲.
- (۴) الکافی ۷: ۳۱۸ / ۵، التهذیب ۱۰: ۲۷۰ / ۱۰۶۰.
- (۱) الکافی ۷: ۳۱۸ / ۸، التهذیب ۱۰: ۲۷۰ / ۱۰۶۱.

لو قلع عينا عمياء قائمةً فلا يقتص منه

- و أمّا الشيخ: فإنه احتجّ بما رواه بريد بن معاوية - في الصحيح - عن الباقر عليه السلام، أنه قال: «في لسان الأخرس و عين الأعور «٢» و ذكر الخصى الحرّ و أنثيه ثلث الدية» «٣».

لو قلع عينا عمياء قائمةً فلا يقتص منه

• و في الصحيح عن أبي بصير عن الباقر عليه السلام، قال: سأله بعض آل زرارَةَ عن رجل قطع لسان رجل أخرس، فقال: «إن كان ولدته أمه و هو أخرس فعليه ثلث الدية، و إن كان لسانه ذهب به و جمع أو آفة بعد ما كان يتكلم فإن على الذي قطع لسانه ثلث دية لسانه» قال: «و كذلك القضاء في العين «٤» و الجوارح» قال: «و هكذا وجدناه في كتاب علي عليه السلام» «٥».

لو قلع عينا عمياء قائمةً فلا يقتص منه

- و هذه الروايات أصحّ طريقاً، فيتعين العمل بها.
- تذييب: قال أبو الصلاح: و في خسف العين الواقعة العمياء ثلث ديتها، و في طبق المفتوحة أو ذهاب سوادها مع تقدم العمى ربع ديتها «٦».
- و ظاهر كلام المفيد: التسوية، كما حكيناه في المسألة، و هو أقرب.

لو قلع عينا عمياء قائمة فلا يقتص منه

- (٢) في المصدر: «و عين الأعمى».
- (٣) الكافي ٧: ٣١٨ / ٦، التهذيب ١٠: ٢٧٠ / ١٠٦٢.
- (٤) في المصدر: «في العينين».
- (٥) الكافي ٧: ٣١٨ / ٧، التهذيب ١٠: ٢٧٠ / ١٠٦٣.
- (٦) الكافي في الفقه: ٣٩٦.

لو قلع عينا عمياء قائمةً فلا يقتص منه

• «٥» ٢٩ بابُ دِيَّةِ خَسْفِ الْعَيْنِ «٦» الْعَوْرَاءِ وَالْأَعْيُنِ
الذَّاهِبَةِ الْقَائِمَةِ تَفْقَهُ

لو قلع عينا عمياء قائمة فلا يقتص منه

• ٣٥٧١٩ - ١ - «٧» محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن موسى بن الحسن عن محمد بن عبد الحميد عن أبي جميلة عن عبد الله بن سليمان عن عبد الله بن أبي جعفر عن أبي عبد الله ع في العين العوراء تكون قائمة فتخسف - فقال قضي فيها على بن أبي طالب ع - نصف الدية في العين الصحيحة.

لو قلع عينا عمياء قائمة فلا يقتص منه

- (٦) - خسوف العين - ذهابها في الرأس. "الصحيح (خسف) ٤ - ١٣٤٩".
- (٧) - الكافي ٧ - ٣١٨ - ٥، و التهذيب ١٠ - ٢٧٠ - ١٠٦٠.

لو قلع عينا عمياء قائمةً فلا يقتص منه

- ۳۵۷۲۰ - ۲ - «۱» و عَنْ عَلِيٍّ عَنِ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ مَفْضَلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلِيمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ فَقَأَ عَيْنَ رَجُلٍ ذَاهِبَةً وَ هِيَ قَائِمَةٌ - قَالَ عَلَيْهِ رُبْعَ دِيَةِ الْعَيْنِ.

لو قلع عينا عمياء قائمةً فلا يقتص منه

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ «٢»
- وَالَّذِي قَبْلَهُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى
- أَقُولُ: وَيَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِي عَيْنِ الْأَعْمَى ثَلَاثَ الدِّيَةِ «٣».

لو قلع عینا عمیاء قائمۃ فلا یقتص منه

- (۱) - الکافی ۷ - ۳۱۸ - ۸.
- (۲) - التهذیب ۱۰ - ۲۷۰ - ۱۰۶۱.
- (۳) - یاتی فی الحدیث ۲ من الباب ۳۱ من هذه الأبواب.

لو قلع عينا عمياء قائمةً فلا يقتص منه

• ۳۵۷۲۶ - ۲ - «۵» و عنه عن أبيه و عن محمد بن يحيى
 عن أحمد بن محمد جميعاً عن ابن محبوب عن هشام بن
 سالم عن أبي بصير عن أبي جعفر قال: سأله بعض آل
 زرارَةَ عن رجلٍ قطعَ لسانَ رجلٍ أخرسٍ فقال إن كان ولدته
 أمه و هو أخرسٍ فعليه ثلثُ الديةِ و إن كان لسانه ذهبَ به
 و جمع أو آفةٌ بعد ما كان يتكلمُ فإنَّ عليَّ الَّذي قطعَ لسانه
 ثلثُ ديةِ لسانه قال و كذلك القضاء في العينين و الجوارح
 قال و هكذا وجدناه في كتاب عليٍّ ع.

لو قلع عينا عمياء قائمة فلا يقتص منه

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ «٦» وَ كَذَا الَّذِي قَبْلَهُ وَ كَذَا الصَّدُوقُ «٧».
- (٥) - الكافي ٧ - ٣١٨ - ٧.
- (٦) - التهذيب ١٠ - ٢٧٠ - ١٠٦٣.
- (٧) - الفقيه ٤ - ١٤٨ - ٥٣٢٨.

لو قلع عينا عمياء قائمة فلا يقتص منه

• ٣٥٦٣٧ - ١٣ - «٤» و بِإِسْنَادِهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ
 يَحْيَى عَنِ يُونُسَ بْنِ الْحَارِثِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ
 الرَّحْمَنِ الْعَرْزَمِيِّ عَنِ أَبِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ جَعْفَرِ عَنِ
 أَبِيهِ ع أَنَّهُ جَعَلَ فِي السِّنِّ السُّودَاءِ ثَلَاثَ دِيْتَهَا - وَفِي الْيَدِ
 الشَّلَاءِ ثَلَاثَ دِيْتَهَا - وَفِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةَ إِذَا طَمَسَتْ ثَلَاثَ
 دِيْتَهَا - وَفِي شَحْمَةِ الْأُذُنِ ثَلَاثَ دِيْتَهَا - وَفِي الرَّجْلِ
 الْعُرْجَاءِ ثَلَاثَ دِيْتَهَا - وَفِي خِشَّاشِ «٥» الْأَنْفِ فِي
 كُلِّ وَاحِدٍ ثَلَاثَ الدِّيَةِ.

لو قلع عينا عمياء قائمة فلا يقتص منه

• (٤) - التهذيب ١٠ - ٢٧٥ - ١٠٧٤.

• (٥) - الخشاش - بالكسر - ما يدخل في عظم أنف البعير، "القاموس المحيط (خشش) ٢ - ٢٧٢". "منه" (هامش المخطوط).

يُوسُفُ بْنُ الْحَارِثِ

- عنوان معيار : سيف بن الحارث (١) نام شاگرد :
محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري
- الكافي ١٩٩/٧/[٥/١]: (١) محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن يوسف بن الحارث عن محمد بن عبد الرحمن العرزمي عن أبيه عبد الرحمن عن أبي عبد الله ع قال أتى عمر برجل... فقال
على ع
- ١٥

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعِرْزَمِيِّ

- [١/١] رجال النجاشي /باب من اشتهر بكنيته /١٢٤٤٤٥٧ - أبو عبد الرحمن العرزمي
- [١/٢] ابن نوح عن ابن حمزة عن ابن بطة عن البرقي عنه بكتابه.
- [٢/١] فهرست الطوسي /باب من عرف... /٨٤٦٥٢٧ - أبو عبد الرحمن العرزمي.
- [٣/١] له كتاب. أخبرنا به عدة من أصحابنا عن أبي المفضل عن ابن بطة عن أحمد بن أبي عبد الله عن أبي عبد الرحمن العرزمي.
- [٤/١] رجال الطوسي /أصحاب أبي عبد... /باب الميم /٤١٨٩٢٨٨ - ٢١٤ - محمد بن عبد الرحمن العرزمي
- [٥/١] الكوفي.
- [٦/١] رجال الطوسي /باب ذكر أسماء... /باب الكنى /٦٤٢٢٤٥٢ - ٢٣ - أبو عبد الرحمن العرزمي

لو قلع عينا عمياء قائمةً فلا يقتص منه

• أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ حَدَّثَنِي مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا
أَبِي عَنِ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ
أَنَّ عَلِيًّا عَ قَضَى فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةَ إِذَا أُصِيبَتْ بِمِائَةِ
دِينَارٍ

• كوفي، محمد بن محمد اشعث، الجعفریات -
الأشعثیات، در یک جلد، مكتبة نينوى الحديثه، تهران
- ايران، هـ ق

لو قلع عينا عمياء قائمة فلا يقتص منه

• و روى عن زيد في العين القائمة ثلث الدية
«١».

• (١) الموطأ ٢: ٨٥٧، و الام ٨: ٣١٦، و السنن
الكبرى ٨: ٩٨، و المغنى لابن قدامة ٩: ٦٣٧،
و بداية المجتهد ٢: ٤١٥ و في الجميع **مائة**
دينار.

لو قلع عينا عمياء قائمة فلا يقتص منه

• و في العين القائمة إذا خسف بها، **ثلث ديته**
صحيحة.

لو قلع عينا عمياء قائمةً فلا يقتص منه

• و لو قلع عينه الصحيحةً مثله فكذاك.

• و لو قلعها ذو عينين اقتصَّ له بعين واحدة، و في الردِّ قولان.

• و لو قلع عينا قائمةً فلا قصاص، لنقصها، و عليه ثلث ديتها.

لو قلع عينا عمياء قائمة فلا يقتص منه

• ٧١٥١. التاسع:

• يثبت القصاص في العين إجماعاً، و تستوى عين الشاب^س و الشيخ، و الصغير و الكبير، و المريضة و الصحيحة، و

العمشاء و السليمة، و **لا تؤخذ صحيحة بقائمة.**

• و عَنْ عَلِيٍّ عٍ أَنَّهُ قَضَى فِي **الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ** - **يَعْنِي الصَّحِيحَةَ الْحَدَقَةَ** **الَّتِي لَا يَرَى بِهَا صَاحِبُهَا** - إِذَا فُقِّتْ مِائَةٌ دِينَارًا (دَعَائِمَ الْإِسْلَامِ) (مَغْرِبِي، أَبُو حَنِيفَةَ، نَعْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ تَمِيمِي)؛ ج ٢، ص: ٤٣١

فِي قَطْعِ أَيْدٍ أَوْ إِصْبَعِ الشَّلَاءِ ثَلَاثَ الدِّيَةِ

• «٣» ٢٨ بَابُ أَنْ فِي قَطْعِ أَيْدِ الشَّلَاءِ ثَلَاثَ الدِّيَةِ وَكَذًا
فِي إِصْبَعِ الشَّلَاءِ وَ أَنَّهُ يَسْتَرِقُ الْعَبْدُ الْجَانِي أَوْ يَسْتَرِقُ
مِنْهُ بِقَدْرِ الْجَنَايَةِ أَوْ يَأْخُذُ الدِّيَةَ مِنْ مَوْلَاهُ

فِي قَطْعِ أَيْدٍ أَوْ إِصْبَعِ الشَّلَاءِ ثُلُثَ الدِّيَةِ

• ٣٥٧١٦ - ١ - «٤» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ
الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ
خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ **شَلَاءً**
قَالَ عَلَيْهِ **ثُلُثُ الدِّيَةِ**.

• مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ
مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ مِثْلَهُ «٥».

فِي قَطْعِ الْيَدِ أَوْ الْإِصْبَعِ الشَّلَاءِ ثَلَاثَ الدِّيَةِ

• ٣٥٧١٧ - ٢ - «٦» وَ عَنْ عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ عَبْدِ قَطْعِ يَدِ رَجُلٍ حَرًّا - وَ لَهُ ثَلَاثُ أَصَابِعٍ مِنْ يَدِهِ شَلَلٌ - فَقَالَ وَ مَا قِيمَةُ الْعَبْدِ - قُلْتُ اجْعَلْهَا مَا شِئْتَ -

فِي قَطْعِ أَيْدٍ أَوْ إِصْبَعِ الشَّلَاءِ ثُلُثَ الدِّيَةِ

- قَالَ إِنْ كَانَتْ قِيمَةُ الْعَبْدِ أَكْثَرَ مِنْ دِيَةِ الْإِصْبَعَيْنِ الصَّحِيحَتَيْنِ - وَالثَّلَاثِ الْأَصَابِعِ الشَّلَلِ - رَدَّ الَّذِي قُطِعَتْ يَدُهُ عَلَى مَوْلَى الْعَبْدِ - مَا فَضَلَ مِنَ الْقِيمَةِ - وَأَخَذَ الْعَبْدَ - وَ إِنْ شَاءَ أَخَذَ قِيمَةَ الْإِصْبَعَيْنِ الصَّحِيحَتَيْنِ - وَ الثَّلَاثِ أَصَابِعِ الشَّلَلِ -

فِي قَطْعِ أَيْدٍ أَوْ إِصْبَعِ الشَّلَاءِ ثُلُثَ الدِّيَةِ

• قُلْتُ وَ كَمْ قِيَمَةُ الْإِصْبَعَيْنِ الصَّحِيحَتَيْنِ مَعَ الْكَفِّ - وَ الثَّلَاثِ
 الْأَصَابِعِ الشَّلَلِ قَالَ - قِيَمَةُ الْإِصْبَعَيْنِ الصَّحِيحَتَيْنِ مَعَ الْكَفِّ
 أَلْفَا دِرْهَمٍ وَ قِيَمَةُ الثَّلَاثِ أَصَابِعِ الشَّلَلِ مَعَ الْكَفِّ
 أَلْفُ دِرْهَمٍ لِأَنَّهَا عَلَى **الثُّلُثِ** مِنْ دِيَةِ الصَّحَّاحِ قَالَ وَ
 إِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الْعَبْدِ - أَقَلَّ مِنْ دِيَةِ الْإِصْبَعَيْنِ الصَّحِيحَتَيْنِ - وَ
 الثَّلَاثِ الْأَصَابِعِ الشَّلَلِ - دَفَعَ الْعَبْدَ إِلَى الَّذِي قَطَعَتْ يَدَهُ - أَوْ
 يَفْتَدِيهِ مَوْلَاهُ وَ يَأْخُذُ الْعَبْدَ.

فِي قَطْعِ الْيَدِ أَوْ الْإِصْبَعِ الشَّلَاءِ ثُلُثَ الدِّيَةِ

- (١) - تقدم في الحديث ١١ من الباب ١ من هذه الأبواب.
- (٢) - يأتي في الحديث ١ من الباب ٢٩ من هذه الأبواب.

فِي قَطْعِ الْيَدِ أَوِ الْإِصْبَعِ الشَّلَاءِ ثُلُثَ الدِّيَةِ

- (٣) - الباب ٢٨ فيه ٣ أحاديث
- (٤) - التهذيب ١٠ - ٢٧٠ - ١٠٦٤.
- (٥) - الكافي ٧ - ٣١٨ - ٤، و لم يرد اسم الامام (عليه السلام).
- (٦) - الكافي ٧ - ٣٠٦ - ١٤.

فِي قَطْعِ أَيْدٍ أَوْ إِصْبَعِ الشَّلَاءِ ثُلُثَ الدِّيَةِ

• مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ مِثْلَهُ

«١».

فِي قَطْعِ الْيَدِ أَوِ الْإِصْبَعِ الشَّلَاءِ ثُلُثَ الدِّيَةِ

- ٣٥٧١٨ - ٣ - «٢» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ يُونُسَ عَمَّنْ رَوَاهُ قَالَ: قَالَ: يَلْزَمُ مَوْلَى الْعَبْدِ قِصَاصُ جِرَاحَةِ عِبْدِهِ - مِنْ قِيَمَةِ دَيْتِهِ عَلَيَّ حِسَابَ ذَلِكَ - يَصِيرُ أَرْشُ الْجِرَاحَةِ - وَ إِذَا جَرَحَ الْحُرَّ الْعَبْدَ - فَقِيَمَةُ جِرَاحَتِهِ مِنْ حِسَابِ قِيَمَتِهِ.
- أَقُولُ: وَ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَيَّ بَعْضِ الْمَقْصُودِ «٣» وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ «٤».

فِي قَطْعِ الْيَدِ أَوِ الْإِصْبَعِ الشَّلَاءِ ثُلُثَ الدِّيَةِ

• (١) - التهذيب ١٠ - ١٩٦ - ٧٧٧.

• (٢) - التهذيب ١٠ - ١٩٦ - ٧٧٨.

• (٣) - تقدم في الباب ٣، و في الحديث ٢ من الباب ٤،
و في الباب ٧ من أبواب قصاص الطرف، و في الحديث
١٣ من الباب ١ من هذه الأبواب.

• (٤) - يأتي ما يدل عليه بعمومه في الحديث ٢ من
الباب ٣١، و في الحديث ١ من الباب ٣٩ من هذه
الأبواب.

فِي قَطْعِ الْيَدِ أَوْ الْإِصْبَعِ الشَّلَاءِ ثُلُثَ الدِّيَةِ

• ٣٤٧٢٦ - ٢ - «٧» و بِإِسْنَادِهِ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ عَنِ الْمَفْضَلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ
قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا سَرَقَ الرَّجُلُ وَ يَدُهُ
الْيَسْرَى شَلَاءً لَمْ تَقْطَعْ يَمِينَهُ وَ لَا رِجْلَهُ وَ إِنْ كَانَ
أَشْلَ ثَمَّ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ قَصَّ مِنْهُ يَعْنِي لَمْ يَقْطَعْ فِي
السَّرْقَةِ وَ لَكِنْ يَقْطَعُ فِي الْقَصَاصِ.

• (٧) - التَّهْذِيبُ ١٠ - ١٠٨ - ٤٢٠، وَ الْإِسْتَبْرَارُ ٤ - ٢٤٢ - ٩١٦.

لو قلع عينا عمياء قائمةً فلا يقتص منه

• مسألة ٢٣ لو قلع عينا عمياء قائمةً فلا يقتص منه، و عليه ثلث الدية*.

• * أى ثلث دية العين الصحيحة و هى سدس الدية الكاملة.

لو أذهب ضوء دون الحدقة

- مسألة ٢٤ لو أذهب الضوء دون الحدقة اقتصر منه بالمماثل بما أمكن إذهاب الضوء مع بقاء الحدقة، فيرجع إلى حذاق الأطباء ليفعلوا به ما ذكر و قيل في طريقه يطرح على أجفانه قطن مبلول ثم تحمي المرأة و تقابل بالشمس ثم يفتح عيناه و يكلف بالنظر إليها حتى يذهب النظر و تبقى الحدقة و لو لم يكن إذهاب الضوء إلا بإيقاع جناية أخرى كالتسميل و نحوه سقط القصاص و عليه الدية

لو أذهب ضوء دون الحدقة

- و أما إن جنى عليها فذهب بضوئها، و الحدقة باقية بحالتها، مثل أن لكمه أو لطمه أو دق رأسه بشيء فنزل الماء في عينيه، فعليه القود في الضوء لأن ضوء العين كالنفس، و يصنع بالجاني مثل ما صنع من لكمة أو لطمه أو ما فعل به عندهم، لا لأن هذا فيه القصاص، لكنه به يستوفي القصاص.

لو أذهب ضوء دون الحدقة

- فان ذهب البصر بذلك فلا كلام، و إن لم يذهب فإن أمكن أن يذهب به بعلاج كدواء يذر فيها، أو شيء يوضع عليها، فيذهب البصر دون الحدقة، فعل، فان لم يمكن ذلك قرب إليها حديدة محمية حتى يذهب بصره، فان لم يذهب و خيف أن يذهب الحدقة، ترك و أخذت دية العين لئلا يأخذ المجنى عليه أكثر من حقه.

لو أذهب ضوء دون الحدقة

- و الذي رواه أصحابنا في هذه القضية أن يحمى حديدة و يبيل قطن يوضع على الأجفان لئلا يحترق، و تقرب منه الحديدة حتى تذوب الناظرة و تبقى الحدقة.

لو أذهب ضوء دون الحدقة

• و أما إذا ذهب ضوءها، فله أن يفعل به مثل ما فعل به، فإن أذهب و إلا فإن أمكن إذهاب الضوء بدواء استعمل، فان لم يمكن قرب إليها حديدة محمية حتى تذهب بضوئه، فان لم يذهب و خيف أن تذهب الحدقة، ترك و أخذت الدية دية العين، لئلا يأخذ أكثر من حقه «٤». دليلنا: إجماع الفرقة و أخبارهم «٥».

• (٤) الأم ٦: ٥٢، و المجموع ١٨: ٤٦٣ و ٤٦٥.

• (٥) لم أقف على صريح هذه الأخبار، بل يشملها عموم أخبار الجنايات.

لو أذهب ضوء دون الحدقة

- فإن أمكنه أن يقتص الضوء [٣]، كان ذلك له، و إن لم يمكنه ذلك الا بذهاب الحدقة، لم يكن له القصاص فيه، لأن الذي يستحقه هو الضوء، فلا يجوز ان يأخذ معه عضوا آخر [١].

لو أذهب ضوء دون الحدقة

- و إذا لطم غيره، فذهب ضوء عينه، لطم مثلها. فان ذهب بذلك ضوء عينه، فقد استوفى القصاص، و ان لم يذهب الضوء، استوفى بما يمكن استيفاء ذلك بمثله من حديدة قد احمى فى النار [٢]، أو كافور، أو دواء يذر فيها.

لو أذهب ضوء دون الحدقة

- فان لطم غيره، و ذهب ضوء عينه، و ابيضت و شخصت، لطم مثلها، فان ذهب الضوء و حصل البياض و الشخوص فيها، فقد استوفى الحق، و ان ذهب الضوء، و لم يحصل البياض و الشخوص، و أمكن ان يعالج بما حصل به ذلك، كان له فعله، فان لم يتمكن ذلك لم يكن فيه شيء [٣].

لو أذهب ضوء دون الحدقة

- و لو أذهب ضوء دون الحدقة توصل في المماثلة و قيل يطرح على الأجفان قطن مبلول و يقابل بمראה محمأة مواجهة للشمس حتى تذهب الباصرة و تبقى الحدقة.

يُثَبِّتُ الْقَصَاصَ فِي الْعَيْنِ

- و لو لطمه فذهب بضوء عينه دون العين، توصل في المماثلة بأخذ الضوء دون العضو، بأن تؤخذ مرآة محمأة بالنار بعد أن يوضع على أجفانه قطن مبلول، ثم يستقبل عين الشمس بعينه، و يقرب المرآة منها، و يكلف النظر إليها، فإن الضوء يذوب، و تبقى العين قائمة «١».

لو أذهب ضوء دون الحدقة

• ۷۲۶۰. الثالث:

- في الإبصار الدية كاملة مع إبطاله و بقاء الحدقة، و يستوى فيه الأعمش و الأخرش، و من في حدقته بياض لا يمنع أصل البصر.
- و في ضوء إحدى العينين النصف و لو جنى على رأسه جناية، فداواها فذهب البصر بالمداواة، فعليه ديته، لأنه ذهب بسبب فعله.

لو أذهب ضوء دون الحدقة

- و لو أذهب الضوء دون الحدقة اقتص منه، بأن يطرح على أجفانه قطن مبلول، ثم تحمي المرآة و تقابل بالشمس، ثم يفتح عيناه و يكلف النظر إليها حتى يذهب النظر و تبقى الحدقة.

لو أذهب ضوء دون الحدقة

- قوله: «و في ضوء العينين إلخ».
- دليله ما تقدم، و سيجيء أيضا، و مع قلع الحدقة يمكن ان فيه الدية الواحدة، لأنه قلع العين و ذهابها.
- و يحتمل الدية، و الحكومة للحدقة.
- و يحتمل تعدد الدية لضوء العين، و الحدقة، و كذا الأجفان، فتأمل.

لو أذهب ضوء دون الحدقة

- و لا فرق فى ثبوت الدية للعين و النصف للواحدة بين العين الصحيحة التى لا عيب فيها أصلاً، و التى فيها عيب فى الجملة، مثل العمش و هو سيلان الدمع فى أكثر الأوقات مع ضعف الرؤية، و الخفش و هو صغير العين و ضعف بصره.
- و مثل ذى البياض الغير المانع من الرؤية لعموم الأدلة، و لا بين الحسنه و غيرها، و هو أظهر.

لو أذهب ضوء دون الحدقة

• و لو أذهب الضوء دون الحدقة اقتص منه متى أمكن،
 لعموم الأدلة، بذر كافور و نحوه، أو بأن يطرح على
 أجفانه قطن مبلول لئلا يحترق الأجفان ثم تحمي المرأة
 و تقابل بالشمس ثم يفتح عيناه أو إحداهما و يكلف
 النظر إليها حتى يذهب النظر و تبقى الحدقة كما في
 خبر رفاعه عن الصادق عليه السلام من فعل أمير
 المؤمنين عليه السلام « ١ »

• (١) وسائل الشيعة: ج ١٩ ص ١٢٩ ب ١١ من أبواب قصاص الطرف ح ١.

لو أذهب ضوء دون الحدقة

• قال في المبسوط: فإن لم يكن إذهاب الضوء إلّا بذهاب الحدقة لم يكن له القصاص فيه لأنّه استحقّ الضوء، فلا يجوز أن يأخذ معه عضو آخر «٢» و كذا في الخلاف «٣».

• (٢) المبسوط: ج ٧ ص ٨٢.

• (٣) الخلاف: ج ٥ ص ١٧٥ المسألة ٣٨.

لو أذهب ضوء دون الحدقة

- و لو جنى عليه فأذهب ضوء العين دون الحدقة توصل في المماثلة بالطرف التي لا تقتضى تغيراً بعضو آخر أو بنفس أو بزيادة كالذر فيها بالكافور و نحوه.
- و لعل منه ما قيل من أنه يطرح على الأجنان قطن مبلول لئلا تحترق الأجنان و يقابل بمرآة محمأة مواجهة للشمس حتى تذوب الناظرة و تبقى الحدقة و هي رواية رفاعه « ١ » عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:
- (١) الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب قصاص الطرف - الحديث ١.

لو أذهب ضوء دون الحدقة

• «إن عثمان أتاه رجل من قبيس بمولى له قد لطم عينه فأنزل الماء فيها و هي قائمة ليس يبصر بها شيئاً، فقال له: أعطيك الدية فأبى، قال: فأرسل بهما إلى علي (عليه السلام) و قال: احكم بين هذين، فأعطاه الدية فأبى، قال: فلم يزالوا يعطونه حتى أعطوه ديتين، فقال: ، قال: فدعا علي (عليه السلام) بمرأة فحماها، ثم دعا بكرسف فبله، ثم جعله على أشفار عينيه و على حواليتها ثم استقبل بعينه عين الشمس، قال: و جاء بالمرأة، و قال: انظر فنظر، فذاب الشحم و بقيت عينه قائمة و ذهب البصر».

لو أذهب ضوء دون الحدقة

- بل ربما استظهر من الشيخ و غيره تعيين الاستيفاء بذلك، بل لعل نسبة المصنف و الشهيد له إلى القيل مشعر بذلك، بل قيل: و في الخلاف «عليه إجماع الفرقة و أخبارهم» و في الروضة «القول باستيفائه على هذا الوجه هو المشهور» و إن كان هو واضح الضعف، ضرورة عدم دلالة في الخبر على التعيين على وجه يصلح مقيدا لإطلاق الأدلة بعد أن كان قضية في واقعة،

لو أذهب ضوء دون الحدقة

- و المحكى عن الشيخ في المبسوط أنه قال: «يستوفى بما يمكن من حديدة حارة أو دواء يذر من كافور و غيره».

لو أذهب ضوء دون الحدقة

- و على كل حال فالظاهر عدم المنافاة بين ما فى العبارة و نحوها و بين ما فى الخبر المزبور من مواجهة الجانى للمرآة المواجهة للشمس أو مواجهته أولاً للشمس ثم يؤتى بالمرآة المحمأة كما فى الخبر، إذ من المعلوم كون المراد ما يستعمل الآن فى الإحراق بالمنظرة المقابلة لقرص الشمس،

لو أذهب ضوء دون الحدقة

- و لكن إذا أريد السرعة في ذلك حمئت النظرة في النار ثم فتحت عين الجاني في مقابل عين الشمس ثم يجاء بالمنظرة الحارة و يقابل بها قرص الشمس لتستفيد حرارتها فتذيب شحمة العين و تبقى الحدقة، و لو فرض عدم التمكن إلا بإحراق الحدقة أو الأجفان سقط القصاص و انتقل إلى الدية، كما في نظائره.

لو أذهب ضوء دون الحدقة

- و لو كانت عين المجنى عليه شاخصة بيضاء و أمكن الاقتصاص منه بحيث يساويه في ذلك فعل و لو بعلاج بعد القصاص بما يورث العين بياضا و شخوصا، و لو لم يمكن العلاج فلا شيء، ضرورة كونه حينئذ كاختلاف صورة شجة المقتص منه و المقتص بعد الاندمال في الحسن و القبح، و الله العالم.

لو أذهب ضوء دون الحدقة

- «١» ١١ بابُ كَيْفِيَّةِ الْقِصَاصِ إِذَا لَطَمَ إِنْسَانٌ عَيْنَ آخَرَ فَأَنْزَلَ فِيهَا الْمَاءَ

لو أذهب ضوء دون الحدقة

• ۳۵۴۰۰ - ۱ - « ۲ » محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن فضال عن سليمان الدهان عن رفاعه عن أبي عبد الله ع قال: إن عثمان « ۳ » أتاه رجل من قيس بمولى له قد لطم عينه - فانزل الماء فيها وهي قائمة ليس يبصر بها شيئاً - فقال له أعطيك الدية فأبى - قال فأرسل بهما إلى علي ع و قال احكم بين هذين - فأعطاه الدية فأبى قال فلم يزالوا يعطونه حتى أعطوه ديتين - قال فقال ليس أريد إلا القصاص

لو أذهب ضوء دون الحدقة

- قال فدعا علي ع بمرآة فحماها - ثم دعا بكرسف «٤» فبله - ثم جعله علي أشفار عينيه و علي حواليها - ثم استقبل بعينه عين الشمس - قال و جاء بالمرآة فقال انظر - فنظر فذاب الشحم و بقيت عينه قائمه و ذهب البصر.
- و رواه الشيخ بإسناده عن علي بن إبراهيم «٥».

لو أذهب ضوء دون الحدقة

- (١) - الباب ١١ فيه حديث واحد
- (٢) - الكافي ٧ - ٣١٩ - ١.
- (٣) - فى التهذيب - عمر " هامش المخطوط "
- (٤) - الكرسف - القطن. " الصحاح (كرسف) ٤ - ١٤٢١ "
- (٥) - التهذيب ١٠ - ٢٧٦ - ١٠٨١.

يثبت القصاص في العين

- و لو كان الجاني أعور اقتص منه و إن عمى، فان الحق أعماه، و لا يرد شيء إليه و لو كان ديته دية النفس إذا كان العور خلقه أو بآفة من الله تعالى، و لا فرق بين كونه أعور خلقه أو بجناية أو آفة أو قصاص، و لو قطع أعور العين الصحيحة من أعور يقتص منه.

كل عضو ينقسم إلى يمين و شمال

• مسألة ١٧ فى الاقتصاص فى الأعضاء غير ما مر كل عضو ينقسم إلى يمين و شمال كالعينين و الأذنين و الأنثيين و المنخرين و نحوها لا يقتص إحداهما بالأخرى، فلو فقئ عينه اليمنى لا يقتص عينه اليسرى، و كذا فى غيرهما*،

• * هذا إذا كان للجانى العين اليمنى و إلا فيجوز اقتصاص اليسرى لليمنى إذا لم يكن للجانى اليمنى و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

كل عضو ينقسم إلى يمين و شمال

• و كل ما يكون فيه الأعلى و الأسفل يراعى فى القصاص المحل، فلا يقتص الأسفل بالأعلى كالجفنين و الشفتين*.

• * هذا فيما إذا كان للجاني الأسفل واضح و إلا ففي عدم جواز اقتصاص الأسفل للأعلى إذا لم يكن للجاني الأعلى تأمل و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

في الأذن قصاص

• مسألة ١٨ في الأذن قصاص يقتص اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى* و تستوى أذن الصغير و الكبير، و المثقوبة و الصحيحة إذا كان الثقب على المتعارف، و الصغيرة و الكبيرة، و الصماء و السامعة، و السمينه و الهزيلة،

• * هذا إذا كان للجاني اليمنى و إلا فيجوز اقتصاص اليسرى لليمنى إذا لم يكن للجاني اليمنى و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

يثبت القصاص في العين

• مسألة ٢١ يثبت القصاص في العين، و تقتص مع مساواة المحل، فلا تطلع اليمنى باليسرى و لا بالعكس*،

• * هذا إذا كان للجاني العين اليمنى و إلا فيجوز اقتصاص اليسرى لليمنى إذا لم يكن للجاني اليمنى و إن كان الأحوط ترك الإقتصاص.

یثبت القصاص فی العین

- و یثبت القصاص فی العین و لو کان الجانی أعور خلقه
و إن عمی فإن الحق إعماءه و لا رد

يثبت القصاص في العين

- ولو كان الجاني أعور خلقه، قلعت عينه الصحيحة بالواحدة من الصحيح، **مع تساوي المحل**، وإن عمى فإن الحق أعماه، ولا يرد عليه.

يثبت القصاص في العين

- و يقتص في العين مع مساواة المحل، فلا تطلع يمني بيسرى، و لا بالعكس.
- و هل له قلع عين الجاني بيده؟ الأقرب أخذها بحديدة معوجة فإنه أسهل.
- و لو كان الجاني أعور خلقه اقتص منه، و إن عمى فإن الحق أعماه، و لا رد.

لو قطع أذنه فأزال سمعه

- مسألة ٢٠ لو قطع أذنه فأزال سمعه فهما جنايتان، و لو قطع أذنا مستحشفة شلاء ففي القصاص إشكال، بل لا يبعد ثبوت ثلث الدية.

- و يقال لأُذِنُ الإنسان إذا يبست فتقبضت: قد استحشفت، و كذلك ضرع الأنثى إذا قلص و تقبض قد استحشف (لسان العرب؛ ج ٩، ص: ٤٧)

لو قطع أذنا مستحشفة شلاء

- فان جنى عليهما فشلتا و استحشفتا، قال قوم فيهما الدية، و قال آخرون: فيهما حكومة، و عندنا فيهما ثلثا الدية.
- فإن قطعهما قاطع بعد الشلل فمن قال إذا شلتا فيهما الدية، قال إذا قطعنا بعد هذا ففيها حكومة، و من قال ففي شللهما حكومة، قال ففي قطعهما بعد الشلل الدية كما لو جنى على عضو فيها حكومة ثم قطعه قاطع، فعلى القاطع القود، و عندنا يجب على من قطعهما بعد الشلل ثلث الدية لا تمام الدية.

لو قطع أذنا مستحشفة شلاء

• و لو قطع أذنا مستحشفة - و هي التي لم يبق فيها حس و صارت شلاء - ففي القصاص إشكال ينشأ من أن اليد الصحيحة لا تؤخذ بالشلاء، و من بقاء الجمال و المنفعة، لأنها تجمع الصوت و توصله إلى الدماغ، و ترد الهوام عن الدخول في ثقب الأذن بخلاف اليد الشلاء.

لو قطع أذنا مستحشفة شلاء

- (قوله) و لو قطع أذنا مستحشفة و هي التي لم يبق فيها حس و صارت شللا ففي القصاص إشكال من أن اليد الصحيحة لا تؤخذ بالشلاء و من بقاء الجمال و المنفعة لأنها تجمع الصوت و توصله إلى الدماغ و ترد الهوام عن الدخول في ثقب الأذن بخلاف اليد الشلاء المنقول عدم القصاص كما في (حواشي الشهيد) و ظاهر ديات (المبسوط) الإجماع على أنه يجب على قاطعها ثلث الدية

لو قطع أذنا مستحشفة شلاء

- و في (الخلافا) الإجماع و **الأخبار** على أنها لو ضربها فاستحشفت كان عليه ثلثا ديتهما و ذلك يرشد إلى أنه لا قصاص و قد طفحت عبارات الأصحاب و غيرهم باستعمال الشلل في غير اليدين و الرجلين.

لو قطع أذنا مستحشفة شلاء

- و يؤيد عدم القصاص مضافاً إلى إلغاء الخصوصية من النص الوارد في اليد **كون ديتها** **الثالث**، مع أن دية الأذن الصحيحة النصف، فالاختلاف في مقدار الدية كاشف عن عدم المماثلة، و عليه فينتفى القصاص كما نفى عنه البعد في المتن.

لو قطع أذنه فألصقها المجنى عليه

- مسألة ١٩ لو قطع أذنه فألصقها المجنى عليه و التصقت فالظاهر عدم سقوط القصاص، و لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه و التصقت ففي رواية قطعت ثانية لبقاء الشين، و قيل يأمر الحاكم بالإبانه لحمله الميتة و النجس، و في الرواية ضعف،

لو قطع أذنه فألصقها المجنى عليه

- و لو صارت بالإلصاق حية كسائر الأعضاء لم تكن ميتة، و يصح الصلاة معها، و ليس للحاكم و لا لغيره إبانيتها. بل لو أبانه شخص فعليه القصاص لو كان عن عمد و علم، و إلا فالدية،
- و لو قطع بعض الأذن و لم بينها فإن أمكنت المماثلة في القصاص ثبت و إلا فلا، و له القصاص و لو مع إلصاقها.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

• و لو أبان الأذن فألصقها المجنى عليه فالتصقت بالدم الحار وجب القصاص، و الأمر في إزالتها إلى الحاكم، فإن أمن هلاكه وجب إزالتها و إلا فلا.

• و كذا لو ألصق الجاني أذنه بعد القصاص لم يكن للمجنى عليه الاعتراض.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- و يمكن أن يقال: صدق الميتة مع الحياة كسائر الأعضاء لم يظهر وجهه، و أمّا التعليل المستفاد من الخبر المذكور فلازمه جواز جرح الجاني ثانياً بل ثالثاً مع الاندمال في بدن المجنى عليه و عدم الاندمال في بدن الجاني لبقاء الشين،

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

• و بعبارة أخرى المراد من الشين إن كان المراد منه نقصان العضو الموجب لكراهة المنظر فهو غير غالب في الجروح و إن كان المراد منه مطلق الجرح فلازمه ما ذكر من أنه كثيرا يندمل الجرح الوارد على المجنى عليه و لا يلتزم بإحداث الجرح ثانياً أو ثالثاً على المجنى عليه، و الالتزام به مشكل فإن **المستفاد من الآيات و الأخبار تساوى الجنائية و القصاص بل ما دل على التساوى لعله آب عن التخصيص**

جامع المدارك فى شرح مختصر النافع (خوانسارى، سيد احمد)؛ ج ٧، ص: ٢٧٥

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- و لعلّه من هذه الجهة قيل بلزوم الإزالة من جهة أنّ العضو الموصول ميتة لا تصحّ معه الصلاة نعم المعروف لزوم القصاص في النفس بالسيف أو ما يقوم مقامه و لو كان الجنائية الموجبة لقتل المجنى عليه بنحو أشد.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

• «٢» ٢٣ باب أن من قطع من أذن إنسان فاقتص منه ثم ردها الجاني فالتحمت فللمجني عليه قطعها

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

• ٣٥٤٢٣ - ١ - «٣» محمد بن الحسن بإسناده عن محمد بن الحسن الصفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه ع أن رجلاً قطع من بعض أذن رجل شيئاً فرفع ذلك إلى علي ع فأقاده فأخذ الآخر ما قطع من أذنه فرده علي أذنه بدمه فالتحمت و برأت فعاد الآخر إلى علي ع فاستقاده «٤» فأمر بها فقطعت ثانية و أمر بها فدفت و قال ع **إنما يكون القصاص من أجل الشين**.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- (٣) - التهذيب ١٠ - ٢٧٩ - ١٠٩٣، المقنع - ١٨٤.
- (٤) - في المقنع - فاستعداه.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- و قال عليه السلام: إنما يكون القصاص من أجل الشين (١) - و وجهه أيضا بأنه كان ميتة لا يجوز الصلاة معها و لهذا قطعها ثانية.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- الحديث التاسع عشر: حسن موثق.
- و قال في التحرير: و لو قطع المجنى عليه أذن الجاني فألصقها الجاني، لم يكن للمجنى عليه إزالتها، لأن الواجب الإبانة و قد حصلت.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

• و لو أبان الاذن فألصقها المجنى عليه فالتصقت بالدم الحار وجب القصاص لوجود المقتضى و هو القطع، و لا دليل على السقوط بالالتصاق الطارئ.

• و فى المختلف: لأنّ هذا الالتصاق لا يقرّ عليه بل يجب إزالته فلا يسقط القصاص بما لا استقرار له فى نظر الشرع «٢»

• و ما ذكرناه أولى. و أسقط أبو على القصاص «٣».

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

• و ليس له * الامتناع حتى يزال ** كما في المهدب «٤»
 فإن الأمر في إزالتها إلى الحاكم أو من يأتي ذلك منه من
 باب النهي عن المنكر، لأنها ميتة لا يجوز معها الصلاة فإن
 أمن هلاكه بالإزالة وجب إزالتها وإلا فلا و في الشرائع: أن
 للجاني إزالتها لتحقيق المماثلة «٥».

• * أي للجاني. (مهدى الهادوى الطهراني)

• ** أي الأذن الملتصق من المجنى عليه. (مهدى الهادوى
 الطهراني)

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

• وكذا لو ألصق الجاني أذنه بعد القصاص لم يكن للمجني عليه الاعتراض إلا من باب النهي عن المنكر لحملة النجاسة.

• وفي النهاية «٦» و الخلاف «٧»: أن له المطالبة بالإزالة يعني لتحقق المماثلة لا لحملة النجاسة، و استدلل عليه بالإجماع، و الأخبار،

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

• و في خبر إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام: أن رجلاً قطع من بعض اذن رجل شيئاً، فرفع ذلك إلى علي عليه السلام فأقاده، فأخذ الآخر ما قطع من اذنه فردّه علي اذنه بدمه فالتحمت و برئت، فعاد الآخر إلى علي عليه السلام فاستقاده فأمر بها فقطعت ثانية و أمر بها فدفنت، و قال عليه السلام: إنما يكون القصاص من أجل الشين «١».

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- (٢) مختلف الشيعة: ج ٩ ص ٤٥٠.
- (٣) نقله عنه في مختلف الشيعة: ج ٩ ص ٤٥٠.
- (٤) المهدب: ج ٢ ص ٤٨٠.
- (٥) شرائع الإسلام: ج ٤ ص ٢٣٥.
- (٦) النهاية: ج ٣ ص ٤٥١.
- (٧) الخلاف: ج ٥ ص ٢٠١ المسألة ٧٢.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- و في المبسوط: فإن قال المجني عليه: قد التصق اذنه بعد أن أبتتها أزيلوها عنه، روى أصحابنا أنها تزال و لم يعللوا، و قال: من تقدم يعني من قال من العامة بإجابة الجاني إلى الإزالة متى طلبها إنها تزال لما تقدم أنه من الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و هذا يستقيم أيضاً على مذهبنا.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- قال: فإن قطع النصف من اذن الجاني قصاصاً فألصقها فالتصقت كان للمجني عليه إبانته بعد الاندمال، فيقطع الأصل و الذي اندمل منها، لأن القصاص لا يحصل له إلا بالإبانه «٢».

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

• و لو قطع بعض الاذن و لم يُبْنِه، فإن أمكنت المماثلة في القصاص و جب لوجود المقتضى و عموم النصوص و إلا فلا و من العامة من أطلق العدم و علل بانتفاء المماثلة «٣».

• و لو ألصقها المجنى عليه لم يؤمر بالإزالة لعدم الموت ما لم يبين و له القصاص لحصول مقتضيه و التصاقه طارئ لا دليل على السقوط به كما لو اندملت جراحة فيها القصاص.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- فلو جاء آخر فقطعها من ذلك الموضع بعد الالتحام من غير إبانة فالأقرب القصاص فإنه كما لو شجَّ آخر موضع الشجَّة أو جرح موضع الجراحة بعد الاندمال و يحتمل العدم ضعيفاً، إذ ليس في عضو قصاصان و هو ممنوع.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- (١) وسائل الشيعة: ج ١٩ ص ١٣٩ ب ٢٣ من أبواب قصاص الطرف ح ١.
- (٢) المبسوط: ج ٧ ص ٩٢.
- (٣) المغنى لابن قدامة: ج ٩ ص ٤٢٣.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

• و لو قطع شخص شحمةً اذن آخر فاقتص منه فألصق المجنى عليه الشحمةً بمحلّها كان للجاني إزالتها بلا خلاف على الظاهر، المصرح به في التنقيح، قال: وإنما الخلاف في العلة، فقيل: لیتساويا في الشين كما ذكره المصنف، و قيل: لأنها ميتة لا تصح الصلاة معها. و يتفرع على الخلاف أنه لو لم يزلها الجاني و رضى بذلك كان للإمام إزالتها على القول الثاني؛ لكونه حامل نجاسة لا تصح الصلاة معها «٢».

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- أقول: و الأول خيرة الشيخ في الخلاف و المبسوط «٣»، مدّعياً في صريح الأول و ظاهر الثاني الإجماع، و هو الحجة المعتضدة بالنص الذي هو الأصل في هذه المسألة:

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- «أن رجلاً قطع من أذن الرجل شيئاً، فرفع ذلك إلى علي (عليه السلام) فأقاده، فأخذ الآخر ما قطع من أذنه فرده علي أذنه فالتحمت و برئت، فعاد الآخر إلى علي (عليه السلام) فاستقاده، فأمر بها فقطعت ثانية و أمر بها فدفنت، و قال (عليه السلام): إنما يكون القصاص من أجل الشين» «٤»

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- (٢) التنقيح ٤: ٤٥٤.
- (٣) الخلاف ٥: ٢٠١، المبسوط ٧: ٩٢.
- (٤) التهذيب ١٠: ٢٧٩ / ١٠٩٣، الوسائل ٢٩: ١٨٥
أبواب قصاص الطرف ب ٢٣ ح ١.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- و قصور سنده أو ضعفه منجبر بالعمل.
- و الثاني خيرة الحلّي في السرائر و الفاضل في التحرير و القواعد و شيخنا في المسالك «١»، و هو غير بعيد.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- و الذي يختلج بالبال إمكان القول بالتعليلين؛ لعدم المنافاة بينهما، مع وجود الدليل عليهما، فيكون للإزالة بعد الوصل «٢» سببان: القصاص، و عدم صحة الصلاة، فإذا انتفى الأول بالعفو مثلاً بقي الثاني كما في مثال العبارة، و لو انتفى الثاني بقي الأول كما في المثال المزبور.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- [مسألة ١٧٤: لو قطع عضواً من شخص كالإذن]
- (مسألة ١٧٤): لو قطع عضواً من شخص كالإذن، فاقتص المجنى عليه من الجاني، ثم ألصق المجنى عليه عضوه المقطوع بمحلّه، فالتحم و برئ، جاز للجاني إزالته (٢)، و كذلك الحال في العكس (١).

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

• (٢) تدلّ على ذلك معتبرة إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام): «أن رجلاً قطع من بعض اذن رجل شيئاً، فرفع ذلك إلى علي (عليه السلام) فأقاده، فأخذ الآخر ما قطع من اذنه فردّه على اذنه بدمه، فالتحمت و برئت، فعاد الآخر إلى علي (عليه السلام) فاستقاده فأمر بها فقطعت ثانية، وأمر بها فدفنت، و قال (عليه السلام): إنّما يكون القصاص من أجل الشين» «١».

• (١) الوسائل ٢٩: ١٨٥ / أبواب قصاص الطرف ب ٢٣ ح ١.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- فهذه المعبرة واضحة الدلالة على أن للجاني حق إزالة اذن المجني عليه بعد إصاقها، معللاً بأن **القصاص لأجل الشين**، فإذا زال الشين بإصاقها كان للجاني إعادته.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- بقى هنا شيء: و هو أنه قيل: إن الإزالة إنما هي من ناحية كونها ميتة من باب النهي عن المنكر. و هو واضح الفساد، إذ هو مضافاً إلى أنها بعد الالتحام ليست بميتة خلاف صريح المعبرة و تعليها، فلا يمكن الالتزام به أصلاً.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- (١) يدلّ على ذلك التعليل في ذيل المعتبرة المتقدّمة، حيث إنّ القصاص لأجل الشين، فإذا زال عن الجاني بإلصاقه و التحامه كان للمجنيّ عليه إعادته.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- [مسألة ١٧٥: لو قطعت اذن شخص]
- (مسألة ١٧٥): لو قطعت اذن شخص مثلاً ثم ألصقها المجنى عليه قبل الاقتصاص من الجاني و التحمت، فهل يسقط به حق الاقتصاص؟ المشهور عدم السقوط، و لكن الأظهر هو السقوط (٢) و انتقال الأمر إلى الدية (٣).

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- (٢) استدلال المشهور بوجود المقتضى للقصاص، وهو إطلاقات أدلته، وعدم ما يدل على منع الإلصاق عنه.
- وفيه: أن الإطلاق وإن كان موجوداً إلا أن التعليل في ذيل المعبرة المتقدمة يقيد في مفروض المسألة بموارد تحقق الشين، فإذا ارتفع الشين فلا مقتضى له.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- فالنتيجة: هي أن الأظهر سقوط القصاص في المقام.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- [مسائل ثلاث]
- و يقع البحث عنه في مسائل ثلاث:
- الأولى: فيما لو أعيد العضو المقطوع للجاني أو للمجنى عليه بعد القصاص فهل للآخر حق إزالته أم لا؟

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

• الثانية: فيما لو اعيد للمجنى عليه قبل الاقتصاص، فهل يسقط بذلك حقه في القصاص و ينتقل إلى الديق أو الأرش أم لا؟

• الثالثة: في جواز الاقتصاص بمجرد الإبانة مع إمكان الإلصاق و الإعادة بالعلاج أو وجوب الصبر حتى يتبين الحال؟

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- المسألة الأولى:
- أمّا البحث في المسألة الأولى، فلا ينبغي الإشكال في أن الأصل الأولي يقتضي حرمة الإضرار بالمسلم أو قطع عضو منه إلا ما ثبت بالدليل جوازه، وقد ثبت في باب الجناية العمدية حق الاقتصاص للمجنى عليه على الجاني،

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- فلا بدّ من البحث أولاً عن مقتضى أدلّة القصاص في الأطراف و أنّه هل يمكن أن يستفاد منها الحقّ للمجنى عليه أو الجاني في إزالة ما أوصله و أعاده الآخر إلى بدنه بعد القصاص من العضو المقطوع أم لا؟
- ثمّ نبحث عما تقتضيه الرواية الخاصة، و هي رواية إسحاق بن عمار،
- فالبحت في مقامين:

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- أمّا المقام الأوّل: فظاهر كلمات بعض الأصحاب أنّ القصاص في الأعضاء يتحقق بالإبانه و القطع كما أنّ سببه يتحقق بالإبانه، و قد تقدم كلا هذين التعبيرين في عبارة المبسوط المتقدمة، كما تقدم في عبارة بعض الآخرين.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- وهذا يقتضى أن لا يحقّ للمجنى عليه - على القاعدة - أكثر من أن يقطع اذن الجاني، سواء أوصله بعد ذلك أم لا، و كذلك العكس، كما يقتضى في المسألة الثانية القادمة كفاية إبانة العضو لثبوت حق القصاص، سواء أوصل قبل القصاص أم لا؛ لتحقق الإبانة، و قد تقدم التصريح بذلك أيضاً من المبسوط و غيره.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- و لكن في قبال ذلك يمكن أن يقال: بأنَّ المستظهر من قوله تعالى في قصاص الأطراف: «النفس بالنفس و العين بالعين و الأنف بالأنف و الأذن بالأذن و السن بالسن و الجروح قصاص» (« ١ ») هو المقابلة بين العضوين لا القطعين و الإبانيتين؛ أي إن كل عضو و طرف يؤخذ من المجنى عليه و ينقص منه يؤخذ في قبالة نفس العضو من الجاني و ينقص منه،
- (١) المائدة: ٤٥.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- فليس القصاص بلحاظ أنه آلمه بقطع عضوه فيؤلمه بقطع نفس العضو منه، بل القصاص بلحاظ نفس العضو و نقصه، فيدلّ على حقّ إنقاصه من الجاني بحيث لو أوصله كان من حقّ المجنى عليه أن يعود فينقصه منه ثانياً؛ لأنّ نفس العضو صار متعلّقاً حقّه، لا بمعنى أنه يملكه، بل بمعنى أنه يملك سلبه منه و إنقاصه.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- فالحاصل: صريح الآية المقابلة بين نفس الأعضاء في المجنى عليه و الجاني، و أن عين المجنى عليه تكون بعين الجاني، و أنفه بأنفه، و اذنه بأذنه .. و هكذا، و المستظهر من مثل هذا التركيب عرفاً البدلية و المقابلة بينهما في مقام الأخذ و العطاء، و أن أحداً لو أخذ عين الآخر و سلبها منه كان للآخر أن يسلب عينه و يأخذها منه،

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- فالقصاص في الأطراف قصاص نفس الأطراف وجوداً و
عدماً و ما يحصل من النقص و العيب بسببها، لا قصاص
القطع و الإبانة بما هو قطع و جرح.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

• و يترتب على ذلك مطلبان:

- ١- ما نستفيده بلحاظ المسألة القادمة من أن سبب القصاص و موجهه ليس مجرد حصول قطع العضو و إبانته، بل و لا حدوث النقص و العيب من ناحيته في زمان ثم عوده بشخصه، فإن هذا لا يكفي للقصاص بعد العود، بل في مقابل نقصان عضوه بجنايته يحق له القصاص، فما دام ذلك العضو ناقصاً منه يصح و يحق له القصاص لا أكثر، و سيأتي مزيد بحث عنه.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- ٢- ما نستفيده في هذه المسألة من أن مقتضى القاعدة أن للمجنى عليه قطع العضو إذا أوصله الجاني بعد القصاص ثانياً؛ لأنه في مقابل عضوه المنقوص منه، فله حق الإنقاص بمقتضى المقابلة المذكورة.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- وكلتا الاستفادتين مختصتان بما إذا كان الإيصال و الإعادة لنفس العضو المقطوع لا عضو من بدن آخر أو من مكان آخر من بدنه، فإن إيصاله لا يمنع من صدق إنقاص العضو الأصلي الذي كان في قبالة عضو المجنى عليه، فهذا عضو جديد خارج عن متعلق الحق و عن المقابلة، و هذا نظير ما إذا حصل له مال آخر غير ما أتلفه عليه المتلف؛ فإنه لا ربط له باشتغال ذمته بما أتلفه، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- يبقى ما إذا أوصل المجني عليه العضو المقطوع منه بعد القصاص من الجاني، فهل يحق للجاني عندئذ أن يقطعه منه ثانياً أم لا؟

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- لا إشكال أن الآية ناظرة إلى حق المجنى عليه على الجاني لا العكس، و لكن يمكن أن يدعى استفادة المقابلة من الطرفين عرفاً و أنه إذا كان عضو المجنى عليه في قبالة نفس العضو من الجاني كان عضو الجاني أيضاً في قبالة نفس العضو من المجنى عليه، فإذا قطعه المجنى عليه قصاصاً و في قبالة انقطاع عضوه لم يكن له الحق في إيصال عضوه بعد ذلك؛ بمعنى أنه لو أوصله كان للجاني أن يقطعه و يسلبه عنه كما أخذه منه قصاصاً.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- و أمّا المقام الثاني: فالرواية الخاصة في المسألة إنّما هي معتبرة إسحاق بن عمار المتقدمة، و الضمير في قوله: «فأقاده» يحتمل فيه احتمالان من حيث رجوعه إلى المجنى عليه أو الجاني:

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- الأول: أن يرجع إلى قول السائل في ابتداء كلامه: «إن رجلاً قطع» و الذي هو الجاني، فيكون المقصود من قوله: «أقاده» اقتص منه و أقاده به كما يقال: أقاد القاتل بالقتيل. و المقصود من قوله: «فأخذ الآخر...» المجنى عليه لا محالة، فتكون الرواية ناظرة إلى فرض إيصال المجنى عليه أذنه بعد الاقتصاص من الجاني.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- الثاني: أن يرجع الضمير إلى الرجل في قوله: «من بعض اذن رجل شيئاً» و الذي هو المجنى عليه، فيكون المقصود من قوله: «أقاده» اقتص له و أقاده منه، كما يقال: استقاد الأمير فأقاده منه، و يكون الآخر الذي أخذ ما قطع من الاذن فأوصله هو الجاني، و مورد الرواية ما إذا أوصل الجاني اذنه بعد القصاص لا المجنى عليه.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

• و كلمات الفقهاء فى تفسير الرواية ليست واضحة، و **إن كان** **المستظهر من أكثرهم حملها على المعنى الأول**، و لعله لظهور الضمير فى الرجوع إلى موضوع كلام السائل و محوره فى قوله: «إن رجلاً قطع من بعض اذن رجل شيئاً». و هذا الاستظهار لا بأس به لو قرأنا الجملة الثانية: «فرفع ذلك إلى على عليه السلام» مبنياً للمفعول لا الفاعل، و إلا كان فاعله ضميراً يرجع على الرجل الثانى، أى المجنى عليه، فىناسب أن يكون الضمير الذى يليه فى جملة «فأقاده» أيضاً راجعاً إليه.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- و على كل حال، لا إشكال في أن جواب الإمام عليه السلام في ذيل الرواية: «إنما يكون القصاص من أجل الشين» بيان لنكتة كلية و قاعدة عامة في باب قصاص الأطراف غير مختصة بقطع الاذن.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- و ظاهرها نفس ما ذكرناه في المقام السابق من أن موجب القصاص و ما يكون من أجله هو العيب و النقص الحاصل بالجناية لا مجرد الإبانة و القطع؛ لأن المراد من «الشين» هنا هو العيب و النقص في البدن،

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- و من قوله عليه السلام: «من أجل الشين» أي بسببه و في قبالة، فيكون الظاهر من قوله: «إنما يكون القصاص...» التعليل، و أن ما يكون سبباً للقصاص و موجباً له و في نفس الوقت متعلقاً لحق المقتص له على المقتص منه إنما هو العيب و النقص الحاصل في البدن بذهاب العضو و فقدانه.*

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

• * لو تم هذا الإستظهار فلا بد من الإلتزام بجواز القطع بعد الوصل و لو كان الإيصال و الإعادة من بدن آخر أو من مكان آخر من بدنه، فإنَّ إيصاله ينافي الشين و قد تقدم خلافه فتأمل. (مهدى الهادوى الطهرانى)

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- و هذا يستفاد منه كلا المطلبين المتقدمين، أي أن سبب القصاص في الأطراف و موجب له ليس مجرد القطع و الإبانة بل فقدان العضو و نقصه، و أن حق المجني عليه بمقتضى المقابلة إيجاد نفس النقص في الجاني، لا مجرد قطع عضوه و إبانته و لو بأن يوصله ثانياً.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- لا يقال: بمجرد القطع و الإبانة قد حصل الشين و النقص فيثبت القصاص.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- فإنه يقال: ظاهر التعليل أن القصاص يدور مدار فعلية النقص و الشين حين القصاص لا مجرد حدوثه، و إلا لم يصح قطع ما أوصله الجاني أو المجنى عليه ثانياً؛ لأنه قد حصل الاقتصاص منه بمجرد القطع، بل لم يكن معنى مفهوم للتعليل المذكور.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- فالحاصل: ظاهر التعليل و مفهومه المقابلة بين نقص العضوين في طرفي الجاني و المجنى عليه، و أن مجرد الإبانة لا تكفي، و هذا كما يقتضى جواز القطع ثانياً كذلك يقتضى كون الموضوع لحق الاقتصاص بقاء النقص حين الاقتصاص، لا مجرد حدوثه سابقاً مع عوده سالماً بشخصه؛ فإنه لا موضوع للمقابلة عندئذٍ

لو اقتصر من الجاني فألصق الجاني أذنه

- لكن يبقى البحث في أن هذا هل يختص بالمجنى عليه - فهو الذي يحق له أن يمنع الجاني من إيصال عضوه بعد القصاص - أو يثبت في العكس أيضاً فيما إذا تحقق القصاص قبل إيصال المجنى عليه للعضو المقطوع إلى بدنه؟

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- الصحيح أننا إذا استظهرنا الاحتمال الأول في الرواية فالنتيجة ثبوت الحكم في كلتا صورتين: صورة إيصال المجنى عليه بعد القصاص بمقتضى مورد الرواية، و عكسها بمقتضى ظهور التعليل المتقدم بيانه، بل و الأولوية؛ فإنه إذا كان يحق للجاني بعد القصاص أن يمنع المجنى عليه من إعادة ما قطعه منه إلى بدنه - مع أنه كان قطعه بلا حق و عدواناً - فالمجنى عليه أولى بأن يكون له هذا الحق على الجاني.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- و أمّا إذا استظهرنا الاحتمال الثاني و أنّ مورد السؤال و الواقعة في الرواية أنّ الجاني أعاد اذنه بعد القصاص، فلا يمكن أن يستفاد من الرواية جواز قطع الجاني لما يعيده المجنى عليه بعد القصاص.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- اللهم إنا إذا قبلنا الملازمة العرفية المتقدمة في المقام السابق أي المقابلة من الطرفين، أو استظهرنا من التعبير بقوله: «ثم جاء الآخر» التعميم، و أن المقصود مطلق أحدهما، سواء كان هو الجاني أو المجنى عليه من دون خصوصية لأحدهما و إلا لكان يذكر خصوصية كونه جانياً أو مجنياً عليه.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

• المسألة الثانية:

• و أما البحث في المسألة الثانية، فقد اتضح حالها مما تقدم من استظهار أن موجب قصاص الأطراف ما إذا كان العضو مقطوعاً، فإذا اوصل قبل الاقتصاص لم تشمله أدلة قصاص الطرف؛ لارتفاع الموضوع بذلك و بقاء العضو في البدن.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- كما أنّ التعليل في المعبرة يشملها، فلو فرض إطلاق أدلة القصاص لذلك قيدناه بظهور التعليل في الرواية، نعم هذا لا ينفي أن يكون للمجنى عليه حق القصاص ما دام لم يوصل العضو إلى بدنه، وهذا ما سنبحثه في المسألة الثالثة.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- و قد يستدلّ على سقوط القصاص في الطرف بعد البرء بمثل
مرسلة جميل عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما
السلام - في رجل كسر يد رجل ثم برأت يد الرجل - قال:
«ليس في هذا قصاص و لكن يعطى الأرش».

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- و مرسلته الاخرى عن أحدهما عليهما السلام أنه قال في سن الصبي يضربها الرجل فتسقط ثم تثبت، قال: «ليس عليه قصاص و عليه الأرش» (« ١ »).

-
- (١) () الوسائل ١٩ : ١٣٣ - ١٣٤ ، ب ١٤ من قصاص الطرف.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- و فيه - مضافاً إلى ضعف السند بالإرسال: أن سقوط القصاص في كسر اليد باعتبار أنه لا قصاص في العظم عموماً؛ فإن التعبير بقوله: «ليس في هذا قصاص» ظاهر في نفي القصاص في هذا النوع من الجناية لا لكونه بعد البرء، فتكون الرواية على وزان ما ورد في الروايات - و بعضها معتبرة - من أنه لا قصاص في عظم (« ١ »)، و لا أقل من احتمال ذلك و إجمال الرواية.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- كما أن نفي القصاص في سن الصبي التي تسقط ثم تثبت باعتبار عدم كونها سناً أصلية بل موقته، فيكون القصاص في السن الأصلية.
- إذن، فلا يمكن أن يستفاد من هذه الرواية ما نحن بصدده، وإنما ينحصر طريقه فيما ذكرناه من الوجهين المتقدمين.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

• و قد أفتى بسقوط القصاص ببراء العضو المقطوع و اتّصّاله بعض الأعلام المتأخّرين (« ٢ ») تمسكاً بمعتبرة إسحاق، كما أنّ ظاهر كلمات المفيد و جملة من القدماء ذلك، و قد تقدّم بعضها، و يأتي الإشارة إليها في المسألة القادمة، فانظر.

• و هل تثبت دية العضو عندئذ على الجاني، أو يكون عليه الأرش و لو بالحكومة؟

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- قد يقال بثبوت الدية تمسكاً بإطلاق أدلة الدية في قطع الأعضاء، مضافاً إلى ما دلّ على أن حق المسلم لا يذهب هدرًا.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- إلّا أنّ الإنصاف عدم إمكان إثبات دية العضو في المقام بعد فرض اتّصاله و برئه؛ فإنّ ظاهر أدلّة ديات الأعضاء أنّها في قبال فقد العضو و أنّها قيمته.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

• نعم، لو أوصل عضوًا مثله من بدن آخر شمله الإطلاق بالنكته المتقدمه، و أما مع فرض اتصال نفس العضو المقطوع و عوده كالأول بلا نقص فأدلة ديات الأعضاء غير شامله له. كما أن ما دل على أن دم المسلم أو حقه لا يذهب هدرًا لا ربط له بمقدار الدية و التعويض اللازم على الجاني، و إنما يثبت عدم ذهاب أصل الحق، و أما مقداره فلا بد و أن يرجع فيه إلى أدلة تحديد الديات و الأرش، فلا يثبت غير الأرش و لو بالحكومة.

لو اقتص من الجاني فألصق الجاني أذنه

- (١) (١) الوسائل ١٩: ١٠٢، ب ٧٠ من قصاص النفس، و ب ٢٤ من قصاص الطرف، و في قبال هذه الروايات توجد معتبرة أبي بصير الظاهرة في ثبوت القصاص في خصوص كسر الذراع. راجع: ب ١٣ من قصاص الطرف، ح ٤.
- (٢) (١) راجع: مباني تكملة المنهاج ٢: ١٦٢.